

الأصول في النحو

مفعولٍ واحدٍ أُقيمَ المفعولُ فيه مقامَ الفاعلِ ولم يتعدَ بعدهُ إلى مفعولٍ وإن كان يتعدى إلى مفعولين أُقيمَ أحدهما مقامَ الفاعل فتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ وكذلك إن كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تعدى إلى مفعولين (فَفُعِلَ) ينقصُ من المفعولاتِ و (أَفَعِلُ) يزيدُ فيها إذا كان منقولاً من (فَعِلَ) فإذا أُخبرتَ عن الفاعلِ (بالذي) من قولك : أَعْلَمَ اللّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ قلتُ : (الذي أَعْلَمَ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ اللّهُ) وتفسيرهُ كتفسيره ما قبله فإن قيلَ لكُ ثنَّ هذه المسألة بعينها فهو محالٌ كُفِرُ لأنَّ D لا سمي له ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ولكن لو قلتُ : (أَعْلَمَ بكرُ عَمْرًا زَيْدًا خَيْرَ النَّاسِ) لجاز تثنية بكرٍ وجمعهُ عى ما تقدمَ من البيان وإن قلتُ : بالألف واللام وأردت الإخبار عن الفاعل فهو كالإخبار عنه في الباب الذي قبله وذلك قولك : (المعلمُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ اللّهُ) والمنبئُ زَيْدًا عَمْرًا أَخَاكَ اللّهُ وإن أُخبرتَ عن المفعول الأول قلتُ : (المعلمُ ا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ زَيْدُ) وإثباتُ الهاءِ ها هنا هو الوجه وحذفها جائز وهو ها هنا أسهل عندَ المازني وعندِي لكثرة صلة هذا حتى قد أفرط طولهُ وإن أُخبرتَ عن المفعول الثاني قلتُ : (المعلمُ ا زَيْدًا خَيْرَ النَّاسِ عَمْرُ) وهو الوجهُ والقياسُ لأنَّ تقديمَ الضميرِ كأنهُ يدخلُ الكلامَ ليدسَّ فلا يعلمُ عن أي مفعولٍ أُخبرتَ : أَعْنِ الأولُ أم الثاني وكذلك إذا أُخبرتَ عن الثالث قدمتَ الضميرُ إنَّ